معاناة عمال مصنع سلفانا ما زالت تراوح مكانها

كتب محمد الشوبكي

بعد مرور اكثر من سنة وثمانية اشهر على اغلاق مصنع سلفانا، وفقدان عامليه لمصدر رزقهم الوحيد، ما زال العامل داود حسن علوي، من قرية دير جرير قضاء رام الله، ينتظر المساعدة المالية التي اقرت لعمال المصنع كبدل بطالة، من خلال جهد النائب قدورة فارس وبرغم ان كثيراً من العمال قد حصلوا على هذه المساعدة الا ان علوي تواجهه مشاكل روتينية في البنك، بسبب تجميد رصيده، حالت دون حصوله على هذه المساعدة الطارئة حتى الآن.

ولمحاولة التعرف على حقيقة المشكلة، والوقوف عند الاسباب الحقيقية وراء اغلاق المصنع، توجهنا الى مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، الذي تدخل منذ اللحظة الاولى، ومن كافة الاطراف على انهاء معاناة عمال المصنع.

السيد عماد اللبدي المنسق الميداني في المركز يرجع السبب فيما آلت اليه الامور في المصنع الى سوء الادارة الناتج عن وجود خلافات عائلية بين اصحاب المصنع.

وقد بدأت المشكلة بعد وفاة احد الشقيقين اللذين يملكان المصنع، حيث اختلف ابناء المتوفي مع عمهم وبدأ المصنع يعاني اوضاعاً مالية وادارية سيئة، ادت الى استقالة اربعة من اعضاء مجلس الادارة ما افقده نصابه القانوني. وبناءاً على طلب غالبية مساهمي المصنع من وزارة الاقتصاد والتجارة وقتها التدخل لحماية المصنع من الانهيار، وبعد مناقشات طويلة، اصدر ماهر المصري وزير الاقتصاد والتجارة ، قراراً بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٦ بتشكيل لجنة لادارة اعمال المصنع برئاسة محمد أمين، وعضوية كل من بثينة دقماق، سميح معايعة، جمال ياسين، وعمر الحروب.

ويضيف اللبدي انه نتيجة لمتابعة اعمال المصنع من قبل اللجنة المكلفة من الوزير ماهر المصري. وبعد مرور عام على استلام اللجنة مهام ادارة المصنع، تم تضمين المصنع الى طرف اخر، وهو شركة الاصبح لصناعة الحلويات والسكاكر. ضمن اتفاقية ضمت اصحاب المصنع الاصليين بالاضافة الى لجنة الوزراء.

ويقول اللبدي ان شركة الاصبح وبعد فترة عمل استمرت سنة وتحديداً بتاريخ ٢٠٠٢/٢/١٥ أصدرت اشعاراً موجهاً الى اصحاب المصنع الأصليين ممثلاً بلجنة الوزارة تبلغهم عزمها على انهاء العمل نتيجة الظروف الطارئة والخارجية عن ارادة الضامن، بعد انتهاء السنة الاولى من مدة الانتفاضة والتي تنتهي بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٣٠م.

ويضيف اللبدي انه مع نهاية أيار من العام ٢٠٠٢ توقف المصنع نهائياً عن العمل، ومنذ ذلك التاريخ يعاني عمال المصنع من الانقطاع عن العمل والبطالة وعدم حصولهم على مستحقاتهم في المصنع والتي تشمل الاجور المتأخرة، وأجور فترة النزاع اضافة الى مكافأة نهاية الخدمة، ما دعا عمال المصنع الى التوجه الى مركز الديمقراطية وحقوق العاملين للوقوف الى جانبهم، وبالفعل قام المركز بحشد العمال وتم انتخاب لجنة عمالية لمتابعة القضية، اذ قادوا حركة مطالبة شملت كافة الجهات الرسمية والنقابية، وانتهت بوعود تؤدي الى تصفية المصنع وصرف كافة الحقوق. ولكن دون أي نتيجة تذكر لغاية الان.

وللوقوف عند الاسباب الحقيقية وراء اغلاق المصنع بعد استلام شركة الاصبح مهام ادارة المصنع، يقول عامل الصيانة ماهر عوض من مدينة رام الله الذي أمضى خمسة عشر عاماً في العمل داخل المصنع، ان المشاكل بدأت بعد تضمين المصنع لشركة الاصبح، التي كان همها الاول والأخير، الانتاج الكثير دون صيانة وجودة، اذ كان الاهتمام منصباً على تحقيق الارباح على حساب العمال والماكينات وفي حقيقة الأمر كانت الشركة تتعرض للخسارة. ويضيف عوض ان ادارة الاصبح عمدت الى التخلي عن بعض العمال وايقاف البعض اسبوعاً أو اثنين مقابل تحقيق الارباح.

ويتفق مع عوض زميله في المصنع داود علوي، الذي يضيف ان شركة الاصبح كانت تعطي العمال الذين انهوا فترة عمل مدتها خمسة عشر عاماً. احد خيارين اما الحصول على الأتعاب والعمل من جديد براتب يومي مقداره ٤٠ شيقلاً، أو الطرد. وبالفعل حصل البعض على الاتعاب، ولكنهم لم يتمكنوا من العودة الى العمل ثانية، ما ادى الى احتجاج العمال ومطالبتهم ادارة المصنع بدفع الزيادة والحصول على الاجازات، ولكن رفض الادارة ادى الى تعليق الدوام من قبل العمال.

ومن جانب آخر يؤكد عمر الحروب مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني، واحد اعضاء اللجنة الوزارية التي استلمت أعمال المصنع في مرحلة ما قبل الاصبح، يؤكد ان اللجنة استطاعت تحقيق ارباح للمصنع قيمتها ٦٠٠ الف شيقل في السنة الاولى. في الوقت الذي كان المصنع يعاني من خسارة تتراوح ما بين ٢-٥,٢ مليون شيقل، وهذا يعني تحقيق أرباح ووقفاً للخسارة الموجودة.

ويوضح الحروب انه بعد تضمين المصنع لشركة الاصبح، لم يستطع الأخير بعد سنة من التضمين إكمال الضمان نتيجة الظروف وعدم قدرته على إيصال البضائع الى المناطق. ما ادى الى تكديس المخزون الذي اجبر شركة الاصبح على الاعتذار وعدم الاستمرار بسبب عدم وجود سيولة مالية.

عدد من عمال المصنع المحتجين على قرار الإغلاق

ويضيف الحروب أنه بعد استمرار اغلاق المصنع قام كمراقب للشركات برفع قضية لدى محكمة بداية رام الله بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢، تطالب بتصفية المصنع وبيع الممتلكات ودفع الديون وضمان حق العمال، في هذه الاثناء اتفق اصحاب المصنع على إعادة تشغيله وطلبوا من عمر الحروب وقف القضية، لكن الحروب اضطر الى تأجيل القضية وعدم وقفها لمعرفة جدية هذا التقرار وجه من قبل اصحاب المصنع، في انتظار جلسة المحكمة القادمة التي اعطيت كمهلة نهائية لاصحاب المصنع.

من ناحيتها تؤكد امنة الريماوي عضو الاتحاد العام لنقابات العمال ان المطلب الوحيد لعمال المصنع، هو الالتقاء مع ادارة الاصبح التي رفضت بدورها لقاء اللجنة العمالية، وهذا ما ادى الى تعليق الدوام من خلال كتاب أصدره العمال للمطالبة بلقاء الاصبح، وتضيف انها سلمت نسخة من الكتاب الى وزير العمل وقتها رفيق النتشة.

وبالفعل عقد لقاء جمع الوزير النتشة واتحاد نقابات العمال واللجنة الوزارية بحضور عمر الحروب وجمال ياسين اضافة الى العمال.. وتقول امنة الريماوي انه تم الاتفاق في نهاية هذا الاجتماع على تطبيق القانون وإعطاء العمال حقوقهم التي تشمل أيضا راتب شهرين مدة الانقطاع عن العمل.

وبعد جولة من الوعود والاخفاقات التي لم تحمل أي نتائج تذكر، تؤكد امنة الريماوي ان اللجنة الحكومية رفعت يدها وانتهى دورها وتقع عليها مسؤولية، ولا يمكن ضمان حقوق العاملين الا من خلال تصفية المصنع.

وفي خضم هذه الحلقة المفرغة، نجد ان عمال المصنع يمثلون الحلقة الأضعف، فلا يوجد قانون عمل ولا محاكم عمالية، وفي القضاء لم يبت في قضيتهم بعد، وعن مساوئ هذا الوضع يتحدث محمود زيادة منسق دائرة التنظيم النقابي في مركز الديمقراطية وحقوق العاملين شارحاً الطريقة التي تعامل بها عمال المصنع، فيقول زيادة ان قيادة التحرك لكل من المركز واللجنة العمالية تميزت باحترام القانون وانتهاج اساليب حضارية لمعالجة الموضوع في الوقت الذي ادار اصحاب المصنع والضامن ظهورهم للحقوق والقانون. ورغم هذا التعنت من قبل ادارة المصنع الجديدة والقديمة، الا ان العمال استعدوا للتضحية والتنازل بكافة الوسائل، ولكن كل ذلك لم يجد نفعاً.

وتخوف زيادة من ظهور اتجاه بين العمال يتمسك ويفكر بالعنف للحصول على حقوقه، بعد وصولهم لطريق مسدود، وذكر ان هذا الوضع ينذر بمخاطر جدية، تستدعي انتباه كافة الجهات المسؤولة لإجراء انتخابات في الحركة النقابية، لتكون قادرة على العمل والدفاع عن العمال.

وبين هذا وذاك ما زال عمال المصنع ينتظرون حلاً لمشكلتهم.

ما الذي يضطر ليلى لذلك؟

غزة: العاملات في رياض الأطفال يتقاضين أجوراً تصل إلى ٢٠٠ شيقل شهرياً

كتبت: هيام حسان

ليلى فتاة طيبة، عزباء في الثلاثين من عمرها، تغادر منزلها صباح كل يوم قبل أن تبلغ الساعة السابعة و لا تعود إليه إلا بعد الثانية عشرة ظهراً، تلتقي خلال ساعات غيابها تلك بأطفال كثر في عمر الرابعة والخامسة، تقص عليهم الحكايات وتعلمهم الأناشيد والحروف، تمسح عن وعيهم غشاوة الصغر وتبصرهم بفنون الحياة.

مع مطلع كل يوم جديد تعيد ليلى الكرة مرة أخرى، وقليلاً ما ينتابها الملل رغم أنها تواظب على ذلك الروتين منذ ثلاث سنوات، حيث بدأت العمل في روضة المروج الخضراء (شمال مدينة غزة) في شاغر ابنة أختها التي تركت المهنة لتتزوج.

وتعلل ليلى حالة الرضى هذه التي تعيشها بحبها للأطفال واطمئنانها إلى صحبتهم طوال ساعات العمل، إضافةً إلى عوامل شخصية أخرى منها أن مهنتها تحظى بالقبول في عائلتها التي طالما عارضت أمر عملها خارج البيت، ما جعل من عملها كمربية للأطفال فرصة عمر تحمد الله أن منّ بها عليها فانتشلها من حياة الفراغ والملل التي كانت تمضيها في البيت طوال تسع سنوات بعد أن أنهت الثانوية العامة.

لكن الأمر لا يخلو من متاعب على الأرجح، فليس سهلاً على الفرد مهما بلغت حنكته وخبرته الحياتية أن يقضي ساعات كل يوم وسط عجينة بشرية طيعة أو مستعصية تقع عليه مهمة تشكيلها أو صوغها دون أن ينال منه التعب و »الزهق«. توافق ليلى على ذلك وتؤكد أن الأمر يفوق طاقتها على التحمل أحياناً، لكنها غالباً ما تستعيد زمام الأمور من جديد وتفلح في »تعويد الأطفال على نظام معين« يضمن الراحة للجميع.

إلى هنا و لا ينفد جراب ليلى من المفاجآت بل إنه يبدأ عند سؤالها عن الأجر الذي تتلقاه مقابل هذا العمل الممتع و المتعب في آن واحد كما وصفته هي نفسها، فتخبرنا أنها تتلقى ٢٥٠ شيقلاً شهرياً مقابل عملها هذا...الممتع ..المتعب!!.

أما كيف تتدبر أمورها بهذا المبلغ الذي أقل ما يقال فيه إنه مبلغ زهيد، فتقول ليلى إنه »مصروفي الشخصي«، الذي لا يتسنى لها بالطبع أن تدخر منه شيئاً، والأخطر من ذلك أنه يحد من أحلامها بتطوير نفسها، فهي لم تتخذ حتى اللحظة خطوة من أجل استكمال تعليمها الجامعي مثلاً رغم أن الفكرة تراودها منذ زمن، لأنها لا تتوافر على أدنى المتطلبات اللازمة لذلك.

وغني عن القول إنها لا تسهم في إعالة أسرتها التي تعتمد في ذلك على إخوة مغتربين، حيث الأجر الذي تتقاضاه أعجز من أن يفي بمسؤوليات كتلك.

و على أي حال فإن هذا الأجر الزهيد الذي تتقاضاه ليلى أفضل مما كان عليه الأمر عندما بدأت قبل ثلاث سنوات وهو أيضاً أفضل مما تتقاضاه زميلاتها المبتدئات اللواتي يتقاضين ٢٠٠ شيقل شهرياً فقط لا غير!!.

لكن ما الذي يضطر ليلى وغيرها الكثيرات ممن تحفل بهن رياض الأطفال في غزة إلى القبول بهذا الأجر المتدني؟، ...في حالة ليلى قد يأتي الجواب من بين النسيج الذي يشكل وضعها الاجتماعي، حيث ترفض عائلتها المحافظة فكرة عملها في مكان عمل يختلط به الرجال بالنساء بل أنهم يرفضون فكرة عمل المرأة أصلاً، ولكنهم وافقوا على أن تعمل ليلى في الروضة لمعرفتهم بصاحب العمل ومعاملته الأمينة للعاملات عنده، كما أن فرص العمل النادرة خاصةً لمن لا يحملون شهادات بعد الثانوية العامة قد تكون سبباً آخر وراء حالة ليلى.

حاولنا إشراك ناهد شنن صاحب روضة الأطفال التي تعمل بها ليلى لحل معضلة (الجهد والأجر) هذه، ألا تستحق ليلى أجراً أفضل من ذلك لقاء ما تبذله من جهد؟، ألا يرى هو ذلك أم أن له وجهة نظر أخرى؟

بادرنا شنن بالقول: دعونا لا نختلف على أننا قطاع خاص و أنه مهما تنوعت الأهداف والغايات فإن غاية الربح تبقى متقدمة على سواها، كما أن رواتب العاملين في قطاع التعليم متدنية عموماً، دالاً على ذلك بحال زوجته التي كانت تحمل درجة الماجستير و تتمتع بخبرة تمتد إلى ٢٠ سنة و لم يزد راتبها على ١٧٠٠ شيقل عندما عادت للعمل في سلك التعليم الحكومي بعد رحلة اغتراب طويلة في الخليج.

واستطرد قائلاً:«لا مؤاخذة« ما هو الأجر الذي يليق بمن لا تحمل أكثر من الثانوية العامة ولا تعمل أكثر من ٤ ساعات في اليوم!!.

وقصد شنن بعبارته الأخيرة الإشارة إلى ٥ مربيات أطفال يعملن في الروضة التي يملكها بمن فيهن ليلى، و لكن حديثه هذا لا يعني أنه لا يقيم وزناً للخبرة والكفاءة كما أوضح لنا لاحقاً، وفاخر بأن الأجر الشهري لإحدى المربيات التي تركت العمل في الروضة مؤخراً لظروف خاصة بها بلغ ٤ ملايين(أي ٤٠٠ شيقل) ذلك أنها كانت تتمتع بخبرة ٥ سنوات ما غطى على نقيصة عدم امتلاكها لشهادة عليا بعد التوجيهي!!.

ونسأل شنن عما إذا كان مشروعه (الروضة) يمر بظروف عمل سيئة في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي ترزح تحتها البلاد منذ اندلاع الانتفاضة و ما رافقها من ممارسات احتلالية ألقت بظلالها الكئيبة على مناحي الحياة كافة، وذلك في محاولة منا للعثور لديه على أسباب أكثر موضوعية و أقل استهانةً بطاقات البشر، فلا يتوقف شنن عن الشكوى.

ويقول إنه اضطر إلى خفض أسعاره مراعاة للظروف الاقتصادية التي تعم البلاد و تتأذى منها العديد من الأسر في غزة سيما أسر العمال المتعطلين عن العمل، حتى أنه يستضيف بعض أطفال هذه الأسر دون مقابل، و لكنه يجد صعوبةً مع ذلك في تحصيل الرسوم عن بعض الأطفال الذين لم يدفع ذووهم ما استحق عليهم من رسوم منذ شهور.

و تضم روضة شنن التي أنشئت العام ١٩٩٦ حوالي ١٠٠ طفل يتقاضى عن الراجل منهم ٣٠ شيقلاً شهرياً أما الراكب في باص الروضة فرسمه يصل إلى ٦٠ شيقلاً أو أقل لمن يعاني أحوالاً اقتصادية صعبة.

و يمعن شنن الذي يحمل درجة جامعية في تخصص التجارة في الشكوى فيقول: هناك مصاريف جارية لابد من تأمينها كل شهر، و تكاليف باهظة نضطر إليها بين الوقت و الآخر مثل تأمين و ترخيص الباص، مؤكداً أنه لولا توفيره لأجرة سائق الباص و إيجار مقر الروضة (يتولى قيادة الباص بنفسه و يقيم الروضة في الدور الأرضي لمنزله) لتكبد خسائر فادحة أكثر من ذلك.

التتمة ص (٩)